بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه بتدخل دولي عاجل لوقف تنفيذ قانون إلغاء فك الارتباط عن مستوطنات شمال الضفة الغربية*

٢٠٢٣/٥/١٨

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات ما أورده الإعلام العبري بشأن قرار وزير جيش الاحتلال وأوامره البدء بتطبيق قانون الكنيست إلغاء فك الارتباط عن مستوطنات شمال الضفة الغربية المحتلة، بما يعنيه ذلك من السماح للمستوطنين المتطرفين العودة لبؤرة "حومش" المخلاة وشرعنتها وتكثيف الاستيطان فيها.

تعتبر الوزارة هذه التدابير استعمارية توسعية وعنصرية تندرج في إطار عمليات الضم التدريجي الزاحف للضفة الغربية المحتلة وإغراقها في محيط استيطاني ضخم يرتبط بالعمق الإسرائيلي وتحويل المناطق الفلسطينية إلى جزر معزولة ومتناثرة غير مرتبطة ومتواصلة جغرافياً، في سباق إسرائيلي مع الزمن لوأد أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

ترى الوزارة أن غياب الإرادة الدولية في احترام وتنفيذ وضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكذلك الحماية التي توفرها بعض الدول الكبرى لدولة الاحتلال وانتهاكاتها وجرائمها تشجع الحكومة الإسرائيلية على التمادي في التمرد على القانون الدولي والانقلاب على الاتفاقيات الموقعة والاستفراد العنيف بالقضية الفلسطينية لتصفيتها وإزاحتها عن سلم الاهتمامات الدولية.

تطالب الوزارة بصحوة ضمير وأخلاق دولية تكفل لرفع الظلم التاريخي الذي حل بالشعب الفلسطيني وما زال متواصلاً وتوفر له المناخات اللازمة لتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى كما نصّ على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

---

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/pr1852023

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/